

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# تقرير اللجنة الوزارية ديسمبر 2010



الطول والمعالجات للظواهر السالبة بولاية الخرطوم



3 اللجنة الفنية – الأداء والمرجعيات

5 تصنيف الظواهر السالبة

9 معالجات الظواهر السالبة

11 الخطة الطارئة (الإسعافية)

15 الآلية الدائمة لمعالجة الظواهر السالبة



- قدمت السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية لمجلس الوزراء بتاريخ 25 أغسطس 2010م تقريراً حول الظواهر الاجتماعية السالبة (الحلول والمعالجات) والذي تم إعداده من قبل الوزارة بالتعاون مع إدارة أمن المجتمع.
- أصدر مجلس الوزراء الموقر قراره رقم 107 لسنة 2010م بتشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد الوزير برئاسة الولاية رئيس الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي للتوسع في دراسة كافة الظواهر السالبة بالولاية وتقديم مقترحات حلول عملية.
- أصدرت اللجنة الوزارية قرارا بتاريخ 29 أغسطس 2010 بتشكيل لجنة فنية برئاسة السيد الأمين العام للتخطيط الاستراتيجي بولاية الخرطوم لحصر وإحصاء كافة الظواهر السالبة ودراستها ووضع معالجات استراتيجية لها.
- إنعقدت اللجنة الفنية وقامت بالجهد اللازم للقيام بالمهام المطلوبة وذلك كما يلي:
  - الاجتماع مع الأخت وزيرة التنمية الاجتماعية.
  - التحليل العام للظواهر السالبة حسب أسبابها وأثارها.

#### مرجعيات أخرى

- قامت اللجنة بالرجوع والاستعانة بالمرجعيات والأنشطة الواردة أدناه كمرجعيات إضافية تعضيدية:
- أفضل الممارسات لبعض الاستراتيجيات الاجتماعية والتنمية للدول الأخرى، مع الوضع في الاعتبار الإختلافات البيئية والمرتكزات الثقافية والعقدية والروى الاستراتيجية.
- مسوحات ضيقة النطاق لبعض الظواهر الواردة في التقرير المذكور.
- بعض الأكاديميين والمختصين في معالجة الممارسات الاجتماعية السالبة.

#### المراجع الأساسية

- إتمتت اللجنة الفنية في عملها المراجع التالية:
- الدستور الانتقالي لجمهورية السودان عام 2005 مع تعديلاته.
- الاستراتيجية ربع القرنية للدولة.
- موجهاة الخطة الاستراتيجية لمحور التنمية الاجتماعية الواردة في الخطة الخمسية الأولى 2007-2011
- الخطة الخمسية الإستراتيجية للطفولة 2007-2011 المعدة من المجلس القومي لرعاية الطفولة.
- تقرير الظواهر الاجتماعية السالبة (الحلول والمعالجات) المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة أمن المجتمع.



# التحليل التصنيفي للظواهر السالبة



لاحظ مجلس الوزراء أن الظواهر المذكورة لا تغطي كافة السلبيات بالولاية، وقد كان مجال ملاحظات السادة الوزراء واسعاً يشمل كافة الجوانب السلبية الملاحظة في الحياة السودانية عامة، وفي ولاية الخرطوم خاصة، مما ترك انطباعاً لديهم بقصور التقرير عن تغطية جميع ما يجب معالجته، وربما كان هذا الأمر لما يلي:-

• تعريف لفظ ”الظاهرة Phenomenon“ والذي يرتبط بمحدث حسي أو معنوي يخلق إنطباع بنسق عام يكون في كثير من الأحيان ناتج عن عدم التعود أو المعرفة السابقة، وتحتاج الظاهرة لتثبيتها كنسق عام إلى دراستها وتحليلها وتحديد مدى اتساع حدوثها وتأثيرها ومن ثم إعداد النسق العام [أسباباً وتأثيراً] والمعالجات اللازمة.

• عدم اعتماد التقرير لمرجعية واضحة تعرف الأسس التي تم على أساسها انتخاب ”الظواهر“ التي عالجها.

• إهتمام مجلس الوزراء بالمعالجة الجذرية الفعالة لكافة المسائل والإشكالات التي تواجه إنسان الولاية والتحديات التي يجب التعامل معها للوصول إلى أهداف التنمية، مع وجود إحساس لدى عضوية مجلس الوزراء والنخبة أن القصور الاجتماعي وإشكالات السلوك أكثر معوقات التنمية تأثيراً.

## الظواهر السالبة التي عالجها التقرير

1. إنتشار الخمر
2. إنتشار الزي الفاضح
3. المواليد مجهولي الوالدين
4. إنتشار المخدرات
5. المظاهر الدخيلة على المجتمع السوداني (محلات المساج، الشذوذ الجنسي، تعاطي الشيشة في الأماكن العامة، المطاعم والمقاهي في الأحياء السكنية)
6. التسول
7. المرضى المصابين عقلياً
8. التشرد

## أسس التصنيف

لم يبين التقرير تعريف محدد لما عناه بـ”الظاهرة السالبة“، إلا أنه وصفها بالخطورة وذكر أنها تتعارض مع قيم المجتمع السوداني الأصيلة ومبادئه الراسخة ولا تتفق مع عقيدته غالبية مواطني الولاية وذكر أن أهداف التقرير هي تحقيق الأمن والطمأنينة والإستقرار وفي سبيل ذلك ذكر أنه لا بد من معالجة هذه الظواهر السالبة والحد من إنتشارها وتطويرها حتي لا تصبح سمة من سمات مجتمعاتنا وتؤدي إلي ظهور أنواع من الفساد الإجتماعي والأخلاقي والسلوكي وتصير مهدداً للأمن الإجتماعي.



الظاهرة	حديثه	مستوردة	الفقر	أخلاقي	ثقافي/عقد ي	صحي	المظهر الحضري	الخطورة والجريمة
الخمور			*	*	*	*		*
الزني الفاضح	*	*		*	*			
مجهولي الوالدين			*	*	*	*		
المخدرات				*	*	*		*
محلات المساج	*	*		*	*	*		
الشذوذ				*	*	*		*
الشيخة	*	*		*	*	*		
الجنابات	*		*	*	*			
التسول			*		*	*	*	
المعتوهين			*			*	*	
التشرد			*	*	*	*	*	*

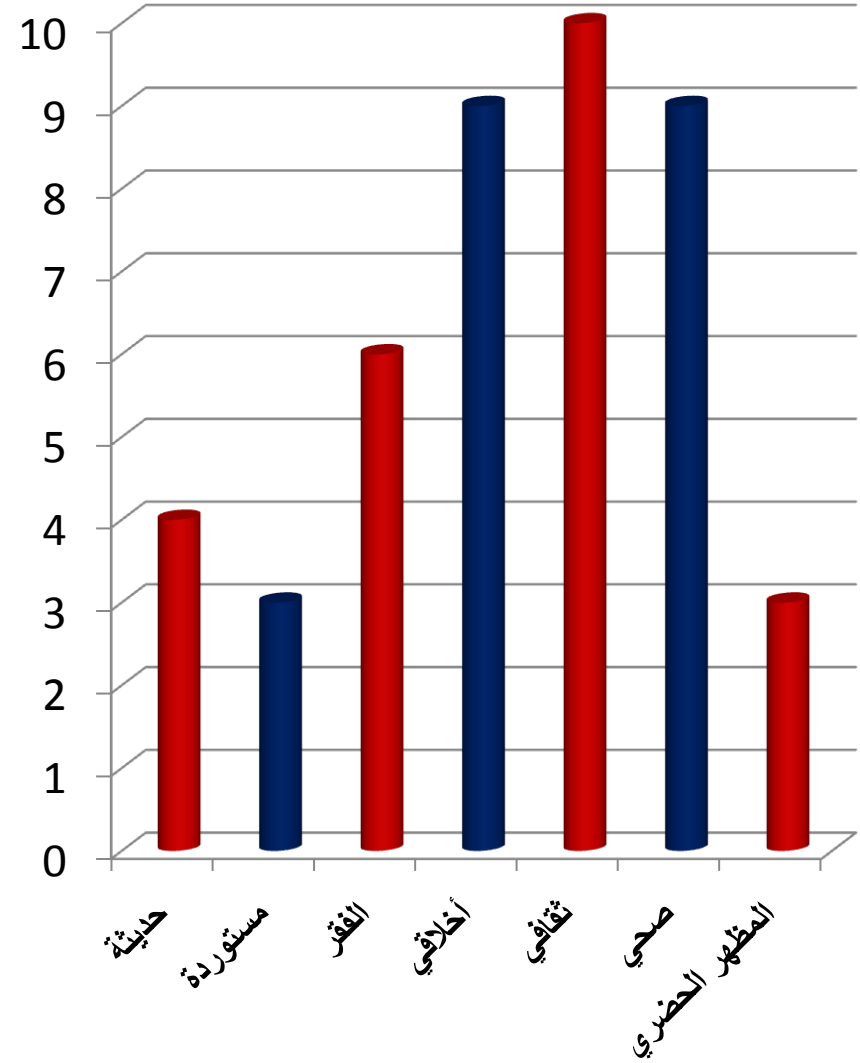


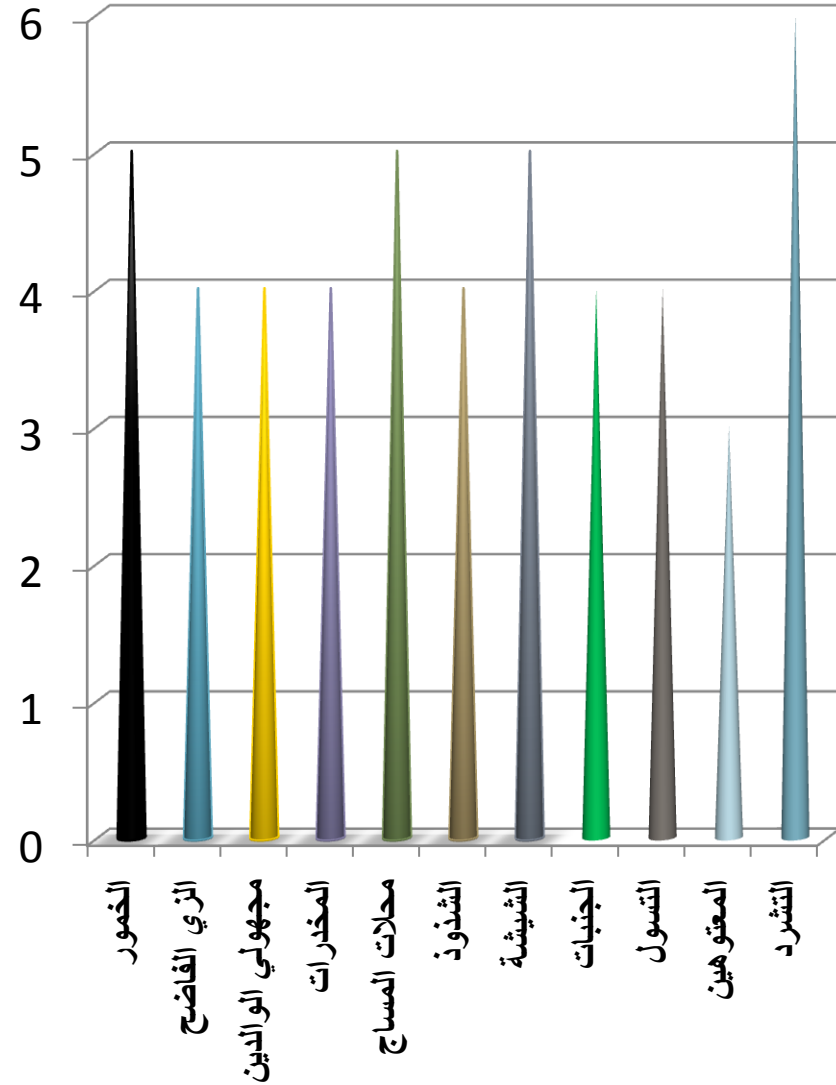
بالتحليل نجد ما يلي:

- البعد الثقافي العقدي هو الغالب يليه الأخلاقي والصحي.
- الفقر يرتبط بـ 60% من الظواهر المذكورة
- ما يؤثر منها على المظهر الحضري 30%.
- 30% من "الظواهر" مستوردة و 40% منها حديثة.

يفيدنا التحليل أعلاه في تحديد المؤامة النوعية والمدى الزمني اللازم للمعالجات بالإضافة إلى الجهات ذات الصلة في التعامل معها:-

- 60% من "الظواهر" المذكورة لا ينطبق عليها تعريف "الظاهرة" (ليست حديثة ولا مستوردة)، لذا فهي تحتاج إلى جهد أعمق للتغيير وتنسيق أكبر للمعالجة.
- 60% من الظواهر مرتبطة مع الفقر وتحتاج لحلول لا تغفل البعد الإقتصادي.
- 30% من الظواهر بالإضافة إلى الخمور المستوردة مرتبطة بالوجود الأجنبي سوى لأسباب إقتصادية أو سياسية، مما يجعل مراجعة أو تفعيل قواعد الاستثمار وإتفاقيات الوجود الأجنبي في البلاد جزء أساسي من المعالجة.
- 100% من الظواهر المذكورة ذات بعد ثقافي عقدي، الأمر الذي يوجب مراجعة وتفعيل وتطوير مناهج وأدوات التربية الثقافية والعقدية والتوعية وتركيز المجتمع. [ يتبادر إلى الذهن أن ارتباط 100% من الظواهر السالبة بالعقيدة يدل على فشل المشروع الثقافي للدولة، إلا أن الأمر ربما يكون أقرب ارتباطاً بالمرجعية الثقافية لمن حدد مجال عمل التقرير وحساسيته للبعد الثقافي للمسائل المجتمع.]
- ارتباط 90% من الظواهر بالصحة والأخلاق يجعل التعامل معها على أسس طارئة أمر ضروري.





- يعني بمدى عمق الظاهرة تعدد مظاهرها وآثارها مع وضع ثقل نوعي يرتبط بخصوصية السبب و/أو الأثر.
- يفيد التعرف على مدى عمق الظاهرة في:-
- 1. ترتيب الأولويات في المعالجة.
- 2. توقع الجهد المطلوب لمعالجتها من ناحية الترح في الجهد والجهات ذات الصلة ومقدار الجهد.
- 3. توقع الزمن اللازم للمعالجة.
- من التحليل نجد أن التشرد هو أعمق الظواهر يليه الخمر خاصة المتاجرة فيها.
- العمق غير المتوقع لظاهرتي الشيشة ومحلات المساج يبين مدى المقاومة من المجتمع التي ستواجه معالجة هاتين الظاهرتين وضرورة عدم الاستهانة بهما وبذل الجهد النوعي في المعالجة.
- ظهور المعتوهين كأقل الظواهر عمقاً يبين وضوح أساليب المعالجة وقلة الآثار المترتبة عليها ويمكن ربط ذلك بانعدام الإرادة لدى الفئة المرتبطة بهذه الظاهرة ووجوب التعامل معهم وفق حالتهم الطبيعية كمرضى.





بناءً على تحليل التقرير وما قامت به اللجنة من سعي لحصر الظواهر السالبة، رأت اللجنة أنه **يتوجب العمل على مسارين:**

1. إعداد خطة طارئة (إسعافية) تهدف لتنفيذ الحلول والتوصيات الواردة بتقرير وزارة التنمية الاجتماعية في **الربع الأول من العام 2011**، تقوم بتنفيذها الوزارات والمحليات كخطة ملحق مع خطتها وتمويل من حكومة الولاية وبتنسيق الأداء وتقديم تقارير متابعة دورية من وزارة التنمية الاجتماعية، ويتم توزيع المهام والتنسيق بين وحدات حكومة الولاية حسب التحليل والدراسات التي قامت بها اللجنة.

2. وضع آلية دائمة لمعالجة الإشكالات والمسائل والظواهر الاجتماعية تعمل وفق ما يلي:

1.2. مهامها الإستشعار المبكر والوقاية والحصر وإقتراح الحلول السريعة والاستراتيجية وتنسيق تنفيذها.

2.2. تبدأ مهامها بوضع استراتيجية عامة لمعالجة سلبيات الحياة ذات الأبعاد الاجتماعية والمرتبطة بالشخصية السودانية والسلوك العام، ومداهما العام الختامي للخطة الخمسية الأولى والسنوات الخمس للخطة الخمسية الثانية للاستراتيجية ربع القرنية.

بني إعداد الخطة بهدف عام وهو وضع الإطار التنفيذي للتوصيات الواردة في تقرير وزارة التنمية الاجتماعية وهيكله البرامج والمشاريع التنفيذية وتوزيعها على الوحدات المختصة بالولاية، بالإضافة إلى بيان الموارد المطلوبة وإثبات أن الخطة طارئة وتنفذ كبرامج خارج الموازنة بتمويل كامل من رئاسة الولاية.

حاولت اللجنة ربط الخطة بالمرجعيات المعتمدة من الدولة والولاية وهي الدستور والاستراتيجية ربع القرنية وموجهاتها والبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والي الخرطوم، ولم يتم التدخل بالتعديل في توصيات التقرير إلا أن هذا الربط جاء بوضع سياسات موجهة وحاكمة لبرامج ومشاريع وأنشطة التنفيذ والجهات والأفراد المرتبطين بتنفيذ هذه الخطة.



1. الرؤية

(نحو ولاية ... أمنة ... متحضرة)

2. الغاية: الإسهام في إقامة مجتمع الكفاية والعدل والمعرفة من خلال

تزكية المجتمع وتعزيز تكافله وتقوية نسيجه الاجتماعي وترقية

خصائص أهله وضمان مشاركتهم الفاعلة في مناحي حياة مجتمعهم

(كافة)

3. الهدف العام: تحقيق الأمن والطمأنينة والإستقرار في ولاية الخرطوم

بمعالجة الظواهر الاجتماعية السالبة.

4. المدى الزمني للخطة: الربع الأخير من العام 2010م.

5. الجهة المنفذة: وزارات ومحليات ولاية الخرطوم وتقوم وزارة التنمية

الاجتماعية بالتنسيق وتقديم تقارير الأداء والمتابعة بالتنسيق الفني

مع أمانة التخطيط الاستراتيجي.

6. تمويل الخطة: رئاسة حكومة ولاية الخرطوم.

1. يكفل الدستور لأي سوداني الحرية في إختيار مكان إقامته وسبيل

كسب عيشه ما لم يخالف القانون.

2. أسبقية تنفيذ برنامج الإصلاح القانوني.

3. التوعية والتدريب المكثف لمنفذي القانون مع الظواهر ذات البعد

الاقتصادي والأخلاقي.

4. أولوية التعامل الاقتصادي للظواهر المرتبطة بالفقر.

5. أولوية بذل الجهد والموارد في معالجة الأسباب ومن ثم الآثار.

6. الموازنة في تنفيذ برامج المعالجة المرتبطة بالأجانب بين الأبعاد

السالبة والإيجابية والعمل على توخي الحكمة في القضاء على

السالب واتطوير الإيجابي، وتوخي الشرح والتوضيح للأجانب عند

التعامل معهم.

7. التعامل مع الخرطوم على أنها عاصمة لشعب متعدد الثقافات

والعادات يوجب توخي الحذر والالتزام بالدستور والقانون في

التعامل مع التعدد سواء كان عرقي او عقدي أو ثقافي.

8. المعتوه (المريض العقلي) يجب التعامل معه كمريض وليس مجرم

أو مرتكب لفعل خارج عن القانون.

9. حصر إستعمال السجون والحراسات والإصلاحيات على المتهمين

أو المدانين.



الموازنة	المؤشر	الجهة المنفذة	المشروع/النشاط	البرنامج
	إجازة القانون ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار تشريع ولائي يجرم التسول في الأماكن العامة	الإصلاح القانوني
	إجازة القانون ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار تشريع ولائي يمنع تعاطي الشيشة	
	إجازة القانون ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار تشريع ولائي ينظم التصديق للمطاعم والمقاهي ويحدد مواصفات وإجراءات العمل وأصحاب العمل والعاملين.	
	إجازة القانون ونفاذ تطبيقه	رئاسة الولاية - وزارة العدل	إصدار تشريع إتحادي بخصوص جريمة الشذوذ الجنسي وتغليظ العقوبة بخصوصه.	
	إجازة الأمر الولائي ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار أمر ولائي واللوائح المرتبطة به لتنظيم العمل في المساكن المفروشة.	
	إجازة الأمر الولائي ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار أمر ولائي واللوائح المرتبطة به لتنظيم سكن الطلاب والطالبات	
	إجازة الأمر الولائي ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار أمر ولائي لتنظيم عمل مراكز العلاج بالقرآن يضع معايير للمعالجين وينظم مراقبتها	
	إجازة الأمر الولائي ونفاذ تطبيقه	المستشار القانوني	إصدار أمر ولائي يحدد معايير اللبس الفاضح	



الموازنة	المؤشر	الجهة المنفذة	المشروع/النشاط	البرنامج
	إنخفاض الدفع بعدم العلم في بلاغات اللبس الفاضح بنسبة %75	إدارة أمن المجتمع	مشروع التنقيف والتوعية باللبس المقبول واللبس الفاضح	ضبط المظهر العام
	إنخفاض بلاغات اللبس الفاضح بنسبة %50	وزارة الثقافة والإعلام	مشروع رفع مستوى الحساسية العامة ضد اللبس الفاضح	
	صدور قرار بتوحيد الزي الجامعي يوضح الإطار الزمني للتنفيذ.	وزارة التنمية الإجتماعية – وزارة التعليم العالي	توحيد الزي الجامعي	



الموازنة	المؤشر	الجهة المنفذة	المشروع/النشاط	البرنامج
	إنخفاض معدل جرائم الخمر والمخدرات والجنس بنسبة 20%	وزارة الإرشاد	إعداد وتنفيذ منهج تزكية المجتمع بولاية الخرطوم	مكافحة الرذيلة
	إنضواء 10 جمعيات مدنية على الأقل بالشبكة	مفوضية الشؤون الإنسانية	إنشاء شبكة جمعيات مكافحة الخمر	
	إنخفاض معدل الحالات الواردة إلى طوارئ المستشفيات والمرتبطة بالخمر والمخدرات بنسبة 15%	وزارة الصحة	المشروع التثقيفي لرفع الوعي بمضار ومخاطر الخمر والمخدرات	
	إنخفاض بلاغات الزواج العرفي والمتعة بنسبة 20%	وزارة الإرشاد	المشروع التثقيفي لرفع الوعي بخصوص الزواج العرفي وزواج المتعة	
	إنخفاض نسبة الدفع بعدم العلم في بلاغات الأجانب بنسبة 70%	وزارة الثقافة والإعلام	مشروع الدليل السياحي للأجانب (يحتوي بين معلومات أخرى على العادات والتقاليد والمقبول والممنوع إجتماعياً في الخرطوم)	

الموازنة	المؤشر	الجهة المنفذة	المشروع/النشاط	البرنامج
	إجازة الاستراتيجية في مجلس وزراء الولاية	أمانة التخطيط الاستراتيجي	مشروع إعداد الإستراتيجية المتكاملة لمحاربة الفقر والبطالة	التنمية الاجتماعية
	ارتفاع نسبة المراجعين لوحدات التأهيل والرعاية الاجتماعية بنسبة 100%	وزارة التنمية الاجتماعية	مشروع ترقية وحدات التأهيل الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية	
	وجود أسس لوضع خطة متماسكة لمعالجة الظاهرة ومحاربتها وتخفيف منابعها	إدارة أمن المجتمع	دراسة الشذوذ الجنسي بالولاية من ناحية مدى الانتشار والاستفحال ووسائل الردع المجتمعي	
	إنخفاض المعتوهين بالشوارع والسجون بنسبة 50% إنخفاض بلاغات الإدمان بنسبة 5%	وزارة الصحة	إنشاء مصحة عامة للأمراض العقلية وعلاج الإدمان	
	إنخفاض عدد المتشردين كبار السن بنسبة 30%	وزارة التنمية الاجتماعية	إقامة 3 مراكز بالمدن الثلاثة لإيواء وتأهيل وإعادة الدمج للمتشردين فوق سن الخامسة عشر	
	إنخفاض عدد المشردين الصغار بنسبة 25%	وزارة التنمية الاجتماعية	إقامة 3 مراكز إضافية بالمدن الثلاثة لإيواء وتأهيل وإعادة الدمج للمتشردين الصغار	
	إنخفاض نسبة الموجودين بالأقسام والسجون من المعتوهين بنسبة 100%	إدارة أمن المجتمع	تكوين إدارة مختصة للتعامل مع المعتوهين وتدريب أفرادها على التعامل معهم	



- ”فريق العمل المباشر“ هو الآلية الدائمة لمعالجة ومحاربة الظواهر السالبة وفي ما يلي الإطار العام لتكوين ومهام الفريق:
1. يتم تكوين الفريق بتمثيل مستديم من الوزارات والمحليات برئاسة ممثل الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي، ومقرية ممثل أمانة الحكومة.
  2. مهامها:
    - الإستشعار المبكر والوقاية من الظواهر السالبة.
    - الحصر وإقتراح الحلول السريعة والاستراتيجية للظواهر.
    - تنسيق تنفيذ الحلول بين وزارات ومحليات وهيئات الولاية.
  3. ليتمكن الفريق من أداء مهامه يجب أن تتوفر له صلاحيات الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة.
  4. عند الحاجة يقوم الفريق بمشاركة الجهات ذات الإختصاص في تنفيذ الحلول المقترحة.
  5. يطور الفريق أدائه بتطوير وسائل العمل ومجالاته.
  6. يقدم الفريق تقرير شهري عن الأداء وحالة السلوك العام بالولاية.

1. يلتزم الفريق بمبادئ الطريق المختصر للتنمية، ويمثل جهاز التدخل المباشر في معالجة الظواهر السالبة والتي تؤثر على مسار الحياة والأهداف الاستراتيجية للولاية.
2. أسبقية تنفيذ برنامج الإصلاح القانوني.
3. التوعية والتدريب المكثف لمنفذي القانون مع الظواهر ذات البعد الاقتصادي والأخلاقي.
4. أولوية التعامل الاقتصادي للظواهر المرتبطة بالفقر.
5. أولوية بذل الجهد والموارد في معالجة الأسباب ومن ثم الآثار.
6. الموازنة في تنفيذ برامج المعالجة المرتبطة بالأجانب بين الأبعاد السالبة والإيجابية والعمل على توخي الحكمة في القضاء على السالب واتطوير الإيجابي، وتوخي الشرح والتوضيح للأجانب عند التعامل معهم.
7. التعامل مع الخرطوم على أنها عاصمة لشعب متعدد الثقافات والعادات يوجب توخي الحذر والالتزام بالدستور والقانون في التعامل مع التعدد سواء كان عرقي او عقدي أو ثقافي.

